Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: ٢٦٦٣-٧٤٠٥
e ISSN: ٢٧٨٩-٦٨٣٨

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (٩٧ ) المجلد (٤ ) ايلول ٢٠٢٣

# عالم الشمال والجنوب(دراسة في جغرافية السياسية )

نورس حميد رشيد المجمعي  أ. د فراس عبدالجبار الربيعي

جامعة ديالى | كلية التربية للعلوم الانسانية

*Abstract*

***The contemporary international reality related to international relations and geopolitics is characterized by many terms with different connotations, such as economic, social, political, or geographical. To the developed countries (Northern countries) and underdeveloped countries (South countries), and if we look carefully, it is based on the disparity in resources and their good investment, and therefore it is based on a geographical base, which is what this study tried to search in, that is, to find a geopolitical basis for this term through research in conceptual rooting and its relationship to geopolitics.***

Email: fairas.ge.hum@uodiyala.edu.iq
Nawras.tec3@gmail.com

Published:١-٩-٢٠٢٣

Keywords :، الشمال ، والجنوب
جغرافية السياسية

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

**الملخص**

يتسم الواقع الدولي المعاصر المتعلق بالعلاقات الدولية والجغرافية السياسية بالعديد من المصطلحات ذات دلالات مختلفة كأن تكون اقتصادية او اجتماعية او سياسية او جغرافية ، ومن هذه المصطلحات عالم الشمال والجنوب **North and South** وهو مصطلح ذو دلاله سياسية لكنه لا يخلو من ابعاد جغرافية سياسية ، فقد استخدم للإشارة الى الدول المتقدمة (دول الشمال) والدول المتخلفة (دول الجنوب) ولو دققنا النظر جيدا فانه مبني على التباين في الموارد وحسن استثمارها وبالتالي فهو يستند على قاعدة جغرافية وهو ما حاولت هذه الدراسة البحث فيه أي ايجاد اساس جيوسياسي لهذا المصطلح من خلال البحث في التأصيل المفاهيمي وعلاقته بالجغرافية السياسية .

**المقدمـــــــــة:**

الجغرافية علم يقوم على التباين المكاني بشقيه الطبيعي والبشري ومن ضمنها تباين استغلال الانسان للموارد المتاحة والتي تختلف من منطقة الى اخرى تبعاً لدرجة النمو الاقتصادي والدخل القومي والتقدم العلمي وحسن الادارة وهذا ما قاد الى تقسيم العالم الى : (مجموعة الدول المتقدمة ، مجموعة الدول المتخلفة)[١] ، وقد اختلفت التسميات لكنها في النهاية تصب في مجرى واحد فهناك من يسميها بالدول المتقدمة والدول النامية ، أو الدول الغنية والدول الفقيرة او دول كبيرة متقدمة ذات قوة واخرى صغيرة ذات شعوب ومجتمعات متخلفة واخرى تعاني من التخلف التكنلوجي والتقني[٢] وقد درج العالم الغربي على تسمية الدول الأقل تقدماً بالدول المتخلفة، في حين استخدمت هيئة الأمم المتحدة تسميات مرادفة مثل الدول غير المتقدمة ، أو الدول الأقل نمواً ، أو الدول النامية.

فقد اظهرت مجريات النظام الدولي وجود فجوة واسعة في القوى والامكانيات بين الدول الكبرى في الشمال ودول العالم الثالث في الجنوب ، وقد ساهم ظهور الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الاقليمية والدولية في ترسيخ هذه المفاهيم وكان احدث هذه التسميات والمعمول بها لحد الان هي دول الشمال والجنوب ، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة متابعته وتحليله من اجل فهم اوسع لواقع دول الشمال والجنوب وقد تمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي هل هناك علاقة بين مصطلح الشمال والجنوب والجغرافية السياسية ؟ وقد افترضت الدراسة ان مفهوم الشمال والجنوب رغم انه مصطلح سياسي الا انه مبني على اساس تباين العوامل الجغرافية وله انعكاسات جيوسياسية واضحة وتأتي اهمية البحث من كونه اضافة مهمة للدراسات العربية في هذا المجال .

تمتد الحدود الزمانية للبحث من عام ١٩٧٠ وهو العام الذي ظهر فيه المصطلح لأول مرة من قبل المستشار الألماني ويلي برانت الى عام ٢٠٢٢ م هو تاريخ اقرار موضوع البحث ، ويتمثل البعد المكاني للبحث في خريطة العالم السياسية وكما موضح في الخريطة (١)

خريطة (١) الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

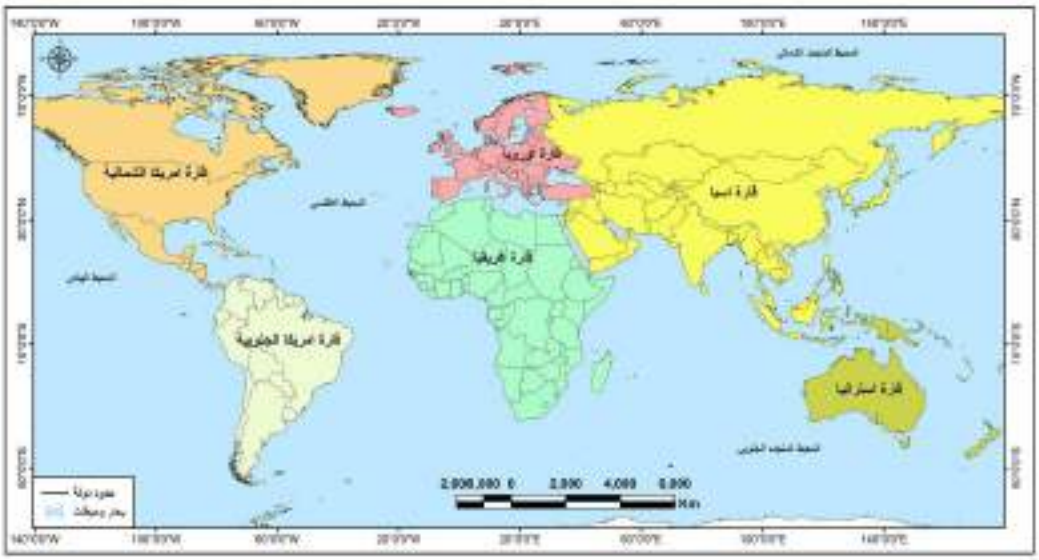


**المصـــدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على فوزي يونان ،اطلس العالم والوطن العربي ، بدون مكان طبع ،العراق ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦-٢٧ .**

**المبحث الاول : تطور مفهوم الشمال والجنوب**

أن فكرة تقســيم الارض الى اقاليم مختلفة تعود الى المدرســة الانكليزية القديمة التي اتفقت مع تقسـيمات هربسـتون وماريون نيوبيجين حيث ان رايهم ان تصـنيف الاقاليم يجب ان يقوم على نوع العلاقات والمشـــاهدة بين المجتمعات البشـــرية وبيئاتها الطبيعية معتمدة على نمط الحياة وانتاجية الارض، وطوّر فلير هذه الفكرة على اسس اوسع وقام بوضع سبعة اقاليم على اساس ذات صبغة بشرية وصنف الاقاليم على اساس مدى استجابة الارض لمحاولات الانسان للتنمية والرفاهية وهذه الاقاليم هي اقاليم الجوع واقاليم الوهن واقاليم الوفرة واقاليم الجهد واقاليم الصـــعوبة واقاليم التجوال واقاليم صـــناعية[٣] ، ولم يخالف همنتغتون هذه الآراء كثيرا عندما طرح نظريته المعروفة عن الجفاف المتعاقب لأواســط اســيا في عام ١٩٠٤م كعامل مؤثر في الجغرافية البشرية والتاريخية للقارة وقد ربطت نظريته بين توزيع الحضارات والاقاليم المناخية الرئيسية وقسم العالم الى اقاليم للنشاط البشري حسب المناخ في كل منها وهي اقاليم ذات نشاط مرتفع للغاية وذات نشاط مرتفع وذات نشاط متوسط وذات نشاط منخفض وذات نشاط منخفض للغاية[٤] .

تغيرت خريطة العلاقات الاقتصـادية الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، اذ بدأت مرحلة التحول من الاستعمار الكولونيالي (من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠) الى الاستعمار الاقتصـادي[٥] ، وفي بداية الخمســينات من القرن الماضــي طرح الفريد ســوفي **Alfred Sauvy** (عالم ســكان وبروفســور اقتصــادي ومؤرخ وعالم اجتماع وباحث انثروبولوجيا ) عام ١٩٥١م وجهة نظره لتقسيم العالم حسب البعد الحضاري اذ قسم الكرة الارضية الى ثلاث عوالم وهي :

١- العالم الاول هو مجتمع الرأسمالية التي اعتمدت على توفير رؤوس اموال كبيرة مرتبط بالنهوض الفكري والسياسي والاداري وكان التابع الايديولوجي لتحقيق التنمية الاقتصادية[٦] ويطلق عليها دول الناتو .

٢- العالم الثاني هو المجتمع الاشتراكي (الشيوعية) التي تكون فيه الملكية عامة ووسائل الانتاج تابعة للدولة وتتميز في مستواها التعليمي والثقافي .

٣- العالم الثالث يمثل الدول النامية التي حددت جغرافيا في اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية .

وبعد ذلك بأربع سنوات عقد اجتماع في مدينة باندونج الإندونيسية حيث ضم ٢٩ دولة تمحورت نقاشاته حول بناء سياسة متصلة للدول النامية وظهر رسمياً مصطلح "العالم الثالث" سنة ١٩٥٥م وكانت أهداف المؤتمر في الأساس سياسية أكثر منها اقتصادية وتركزت حول النضال للتحرر من الاستعمار[٧] ، حيث حاولت مجموعة الدول المشاركة وضع سياسات تتمحور حول الذات للحد من حالة الاستقطاب العالمي ومحاولة تبني مطالب تدور حول إعادة علاقة المركز بالأطراف وهذا حتماً يتطلب التفاوض الجماعي بين الشمال والجنوب ، هذا فضلا عن المطالبة بالعدالة على مستوى العالم وقد توالت مؤتمرات قمة عدم الانحياز بالانعقاد وأنجزت كثيرا من المهمات منها التحضير لتأسيس مجموعة (٧٧) ومنظمة التضامن الأفروأسيوي.

وفي عام ١٩٦٩ اقترح تقرير برنامج شركاء في التنمية (**Partners in Development**) والتابع للأمم المتحدة فكرة تقديم الدول الغنية نسبة ٠,٧ % من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية ودعم الدول النامية ، وقد قوبل ذلك الرقم بترحيب دولي واسع ، مما مهد لإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الخامسة والعشرين عام ١٩٧٠ رقم ٢٦٢٦ توصية للدول الدول الغنية بتقديم ما نسبته (٠,٧٪) من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة للدول النامية[٨] ، وبالرغم مما قدمته الدول الغنية من معونات إلا أن التزامها بتلك النسبة لم يأخذ حيز واسع من التطبيق الفعلي، والسبب في ذلك أن إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مشروع ما أو توصية والالتزام بتحقيقه أمران مختلفان ، فالجمعية العامة يمكنها الاقتراح والاعلان، إلا أنها لا تتمتع بصلاحية فرض قراراتها على الدول الأعضاء ، خاصة ان هناك هوة بين موقف الدول الصناعية ودول العالم الثالث يبدو ان هذه النسبة لا تكفي لسد حاجة الدول النامية، إن كل فرد بالدول الغنية يقابله ٦ أفراد بالدول الفقيرة ومتوسطة الدخل (وفقا لبيانات البنك الدولي) وذلك يعني أن ١٪ من دخل فرد غني سوف يتم توزيعه على ٦ أفراد بالدول الفقيرة والمتوسطة ، أي في حالة التطبيق الفعلي لسياسة المعونات – وفي حالة وصولها الفعلي لمستحقيها وتوزيعها بشكل عادل- فسيقوم كل فرد غني بدعم كل فرد محدود الدخل بنسبة ٠,١٧٪ من دخله والذي يرتفع سنويا بمتوسط أعلى من ٢٪ ، فنحاول ان تكون هذه النسبة هي نسبه حقيقية صحيحة .

في عام ١٩٧٠ م قدم المستشار الألماني ويلي برانت تقريرًا تضمن خريطة للعالم بخط فاصل يمر من الغرب إلى الشرق بمحاذاة لخط عرض ٣٠ درجة شمالًا ، حيث جعل أمريكا الشمالية شمالها باستثناء المكسيك ، وكذلك أوروبا و روسيا ثم ينحني جنوبًا ليشمل أستراليا ونيوزيلندا ، واطلق عليه عالم الشمال وعالم الجنوب ، كما موضح في خريطة (٢) ، ويعتقد بعض

الاستراتيجيين أن تلك الخريطة تجسد الاهتمام الحديث بمشكلات العالم الثالث وبقائه تابعا للعالم المتقدم شكلاً، وقد كان ذلك التقسيم الجغرافي نتاج لبعض الاعتبارات الاقتصادية وغيرها في ذلك الوقت ثم صار أساسا للتقسيم الحالي، غير أن الدراسات الحديثة أثبتت كثيرا من الفوارق الطبيعية والبشرية بين الشمال والجنوب حيث تم إبراز بعضها بوصفها معايير للتفريق بين الشمال والجنوب[٩] .

واستمرت الحوارات بين الشمال والجنوب في اجتماعات الأمم المتحدة باعتبارها منبرا عالميا حياديا حيث تم إقرار مجموعة من الإصلاحات في النظام الاقتصادي الدولي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لسنة ١٩٧٠ من خلال إدراك واقتناع دول الشمال والجنوب بضرورة حوار إصلاح العلاقات بين الشمال والجنوب بدلا من الصراع[١٠] ، وبشكل عام يمكن القول بأن هذه الاجتماعات الدولية قد اعترفت بالحاجة لإحياء الحوار بين الشمال والجنوب على أساس أن ما هو جيد للجنوب هو بالتأكيد جيد للشمال ، وأن هذه العملية يجب أن تتم من خلال الحوار والتفاوض العقلاني القادر على تشجيع الأطراف لتقديم تنازلات بما يحقق المصلحة للجميع حيث يمكن أن تساعد تنمية الجنوب كمصدر إضافي لاستهلاك منتجات دول الشمال المشبعة[١١] .

**خريطة رقم (٢) العالم وخط تقسيم دول عالم الشمال وعالم الجنوب**

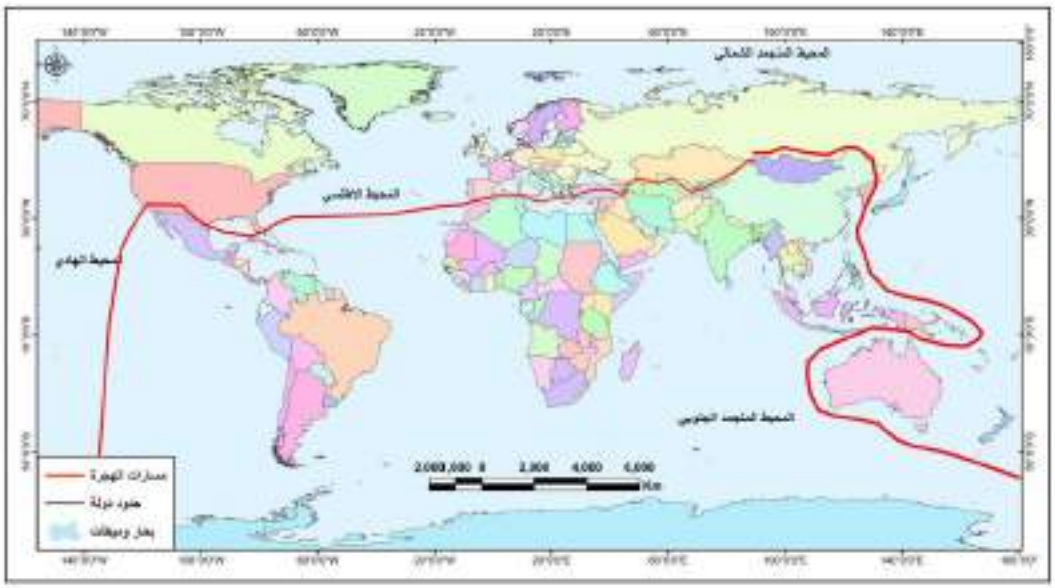


**المصـــدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على The concept of a gap between the Global North and the Global South in terms of development and wealth**

وقد أثمرت الحوارات التي تمت في دورة الأمم المتحدة الإستثنائية السادسة لسنة ١٩٧٤ عن إصدار القرارين (٢٣٠١) و (٢٣٠٢) واللذين تضمنا إقرار "ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول" وكذلك إصدار بيان الأمم المتحدة المسمى "بيان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد "، وقد شكلت هذه الدورة تحولا في نظرة العلاقات الشمال والجنوب والإقرار بإعطاء دور أكبر لدول الجنوب في النظام الاقتصادي العالمي ؛ وقد أظهرت اجتماعات الأمم المتحدة أنواع من التحالفات بين دول الشمال، مقابل دول الجنوب التي بدأت تطالب بعدالة التمثيل داخل مؤسسات الأمم المتحدة وأن يكون لها تمثيل في مجلس الأمن الذي تحتكره دول الشمال المسيطرة .

وهكذا نجد أن ظهور تقرير **Brandt** في عام ١٩٨٠ لا يبدو قادراً على الإجابة على التساؤل البسيط والساذج عن ما هي دول الجنوب بقدر ما تكشف دوره لاحقاً في كونه خط فصل وخط مفصل في التاريخ والجغرافيا معا[١٢] ،اذ تم تطوير خط براندت كطريقة لإظهار كيف تم تقسيم العالم جغرافيًا إلى دول أكثر ثراءً وأفقر نسبيًا وفقًا لهذا النموذج :

١- تقع معظم البلدان الأكثر ثراءً في نصف الكرة الشمالي، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

٢- معظم البلدان الفقيرة تقع في المناطق الاستوائية وفي نصف الكرة الجنوبي

وفي تسعينيات القرن الماضي وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي جرت العديد من الجولات الحوار بين دول الشمال والجنوب غير تلك التي تم التطرق الى (الشراكة الاورامتوسطية-**Euro-Mediterranean**) ، اطار التعاون غرب المتوسط والذي تأسس في روما سنة ١٩٩٠، وجولات الحوار من خلال منتدى دافوس العالمي، وجولة محادثات الطاولة المستديرة وغيرها ، ويمكن القول أن الحوار بين الشمال والجنوب ومحاولات التعاون بين الطرفين كانت حوارات صعبة ومعقدة بين أطراف ذات هياكل تنظيمية متباينة وهناك مصالح معقدة وغايات متناقضة مما جعله مهددة دائما بالفشل، حيث أن سعي دول الشمال للحصول على مزيد من تقسيم العمل على المستوى الدولي وتحرير التجارة الدولية يدفعها لاستخدام كافة الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية المتاحة لديها، أما دول الجنوب فهي تكافح للحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي ويمكن اعتبار الحوار فاشلا لأنه لا يتم بين أطراف متساوية وهو المطلب الأساسي لكل حوار ناجح، كما أن تحقيق التعاون والحوار الناجح يتطلب مسؤولية جماعية لخلق صيغة تعايش سلمي يضمن التعدد والتنوع ويعمل لمصلحة الجميع .

هناك اختلافات واضحة بين خصائص دول الشمال والجنوب في كل ما يتعلق بالجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية والحضارية وأن هذه الاختلافات تعمق الفجوة بين الطرفين وفي نفس الوقت تحاول تقريب مواقف الدول الداخلة في كل مجموعة مثال ذلك ظهور الدعوات لزيادة التعاون بين دول الجنوب وزيادة التجارة البينية بينها - امتازت دول الجنوب بأن معظمها دول مستقلة حديثا من الناحية السياسية ولكنها ما زالت تسعى للتحرر الاقتصادي من هيمنة الدول المتقدمة لاستكمال تحررها السياسي وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الوطني.

**المبحث الثاني : خصائص عالم الشمال والجنوب**

ان اهم الميزات التي يمكن رصـــدها وملاحظتها في دول المتخلفة ودول المتقدمة مع وجود فوارق واضـحة فيها، كثير من الموارد الموجودة في الشـمال غير موجودة في الجنوب والعكس صحيح ، اذ يتكون الجنوب من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الدول تقدر بحوالي ١٣٠ دولة تضم معظم قارات اسيا وقارة امريكيا اللاتينية وكافة القارة الافريقية وتبلغ مساحة الجنوب ٧٨ مليون ميل مربع اي حوالي ٦٠ % من اجمالي مسـاحة الكرة الارضـية ويبلغ عدد سـكانه اربعة الاف مليون نســمة اي ٧٥٪ من ســكان الارض يعيش منهم ٧٠٪ كمزارعين وفلاحين في الارياف والقرى النائية.

ويلاحظ أن غذاء ســكان البلدان الفقيرة يعاني من عجز كمي ونوعي، وهذا يعزى إلى أن معظم الســكان يعملون في الزراعة كما أن أمد الحياة أقصــر بسـبب سـوء الخدمات الصــحية وتبدو معدلات الأمية مرتفعة جدا، ومعظم صــادرات هذه الدول تعتمد على موارد أولية ســواء أكانت زراعية أم معدنية وغالبا ما تكون سـلعة واحدة أو اثنتين، وهذه الخصــائص منتشــرة في معظم دول العالم الثالث .

ان أهم الخصــائص التي يمكن من خلالها معرفة أحوال كل من دول الشـمال ودول الجنوب فإن هناك بعض الجوانب التي يمكن من خلالها إجراء مقارنة عامة لتتضــح الصــورة أكثر بين خصائص العالمين وهي:

**اولاً : الخصـائص السـياسـية** : تتمثل الخصـائص السـياسـية لكلا من دول الجنوب والشـمال من خلال عدة جوانب ومن اهمها هي:

*** دول الجنوب**

١- تعاني من أنظمة الحكم الاســتبدادي وغياب الرشــادة مع مركزية شــديدة في صــنع القرارات، وانخفاض مستويات المشـاركة السـياسـية وتهميش دور غالبية المجتمع وعدم وجود تداول سلمي للسلطة وتتميز بعدم الاستقرار السياسي ، والحروب الأهلية المتكررة ، واسـتخدام العنف والثورات ، والفشـل في تحقيق الاندماج الوطني والاندماج الداخلي ، واعتماد الحكم على معايير المحسـوبية والعلاقات الشـخصـية بدلاً من الكفاءة والتجربة التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد السياسي وغياب الحقوق والحريات للأفراد [١٣].

٢- وعـانت دول الجنوب في غـالبيتهـا من الإرث الاســتعمـاري مما جعل معظم جهودها تتمحور حول النضــال للتحرر من الاسـتعمار القديم والتبعية لدول الشـمال وخضـوعها النفوذ الدول الإمبريالية وانقسـامها بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعســكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تراجع المد الاســتعماري مما أدى إلى تعطيل التنمية السياسية بشكل كبير [١٤].

*** دول الشمال :**

١- تمتاز بسيادة الأنظمة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وتداول السلطة وارتفاع نسبة المشاركة السياسية مما يجعل القرارات تتصف بالرشادة والعقلانية ووجود وسائل للمسائلة السياسية فضلا عن أنها تتسم بحالة من الاستقرار السياسي ونبذ العنف واللجوء إلى القانون التسوية المشكلات الداخلية مما يساعدها في تحقيق درجة من التكامل السياسي والاجتماعي[١٥].

٢- تمثل الدول المستعمرة والتي عاشت على حساب استغلال خيرات غيرها حيث ساعدها ذلك في تحقيق التقدم والازدهار ورضا شعوبها عن الإنجازات التي تحققت وقدرتها على تحقيق التطور السياسي واحتلال مكانة مرموقة في المجتمع الدولي.

**ثانيا: الجوانب الاقتصادية:** الأوضاع الاقتصادية تمثل أهم المظاهر التي يمكن من خلالها إبراز الفوارق الظاهرة بين كل من دول الجنوب ودول الشمال ، ومن خلال مايأتي:

*** دول الجنوب**

١- انخفاض الناتج القومي بشكل عام وما يرافقه ذلك من انخفاض متوسط الدخل ومستوى المعيشة في دول الجنوب، مما جعل عدد كبير من السكان مهدد بخطر سوء التغذية أو المجاعة في كثير من الأحيان، فضلا عن اعتمادها في الجانب الزراعي على أساليب تقليدية في الزراعة ولا تحقق الاكتفاء الذاتي وتعد دول حديثة التصنيع وترتبط في نهضتها الصناعية بدول الشمال التي تحتكر كثيرا من مقومات التصنيع الأساسية. واستخراج المواد الخام وهي مواد ذات أسعار منخفضة وبحاجة إلى عمالة كثيفة وهي تستخدم وسائل بدائية في الإنتاج[١٦].

*** دول الشمال**

١- تحقق دول الشمال إنتاجا ضخما رغم ضعف نسبة السكان وأما في الصناعة فقد حققت دول الشمال نهضتها الصناعية بفضل حدوث الثورة الصناعية وتوفرها على مختلف أنواع الصناعة. واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج مما يعود عليها بفوائض مالية تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي[١٧].

أما في الجوانب التجارية فترتبط دول الشمال ودول الجنوب بعلاقات غير متكافئة إذ تعد دول الجنوب مصدرة للمواد الأولية **Row Material** لدول الشمال ومستوردة للمواد الغذائية والصناعية منها، ما جعل هذه الدول تعاني من مشاكل متراكمة نتيجة سيطرة الرأسمال الأجنبي وتراكم الديون والاستغلال خاصة بعد أزمة البترول سنة ١٩٧٣[١٨]، وتم استثمارها بتقديم قروض لدول الجنوب، وسبب تراكم هذه القروض وتضخم المديونية وعجز دول الجنوب عن تسديد ديونها لجوء المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فرض تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي نتجت عن تطبيقه مشكلات اجتماعية عديدة[١٩]، وكل ذلك أدى إلى اتسام الهياكل الاقتصادية في كل من الشمال والجنوب بعدم التكافؤ في مستوى العلاقات بين القطاعات المختلفة، إذ تحقق دول الشمال تكاملا واندماجا بين مختلف القطاعات في حين

ينعدم هذا التكامل في دول الجنوب فضـــلا عن وجود طابع الازدواجية في دول الجنوب (قطاع تقليدي وقطاع عصري)[٢٠].

يتضـــح من مقارنة دخول أفراد كل من دول الجنوب ودول الشـــمال وبالاعتماد على المتوســـط العالمي للدخل أن بعض دول الجنوب قد تكون متحسنة في أدائها الاقتصـادي وإصـلاحاتها حيث يوضـح الشـكل (١) أن (١٠) دولة فقط من دول الجنوب فيها دخل عال من مجموع (٣٣) دولة، ونصـيبها من مسـتوى الدخل فوق الوسـط هو (٢٥) دولة من مجموع (٣٥) دولة، وذلك ليكون (٤٨) مقابل (٩) في المســتوى تحت الوســط (٤٨) مقابل (٢) في المســتوى المنخفض (٣٨) مقابل (٣٨) بمعنى أن الأعمـدة تنخفض في دول الجنوب كلما اتجهنا إلى الدخل العالي في حين تنخفض الاعمدة لدول الشمال كلما اتجهنا إلى الدخل المنخفض[٢١].

*شكل (٢) مقارنة دخول الأفراد لدول الشمال ودول الجنوب*

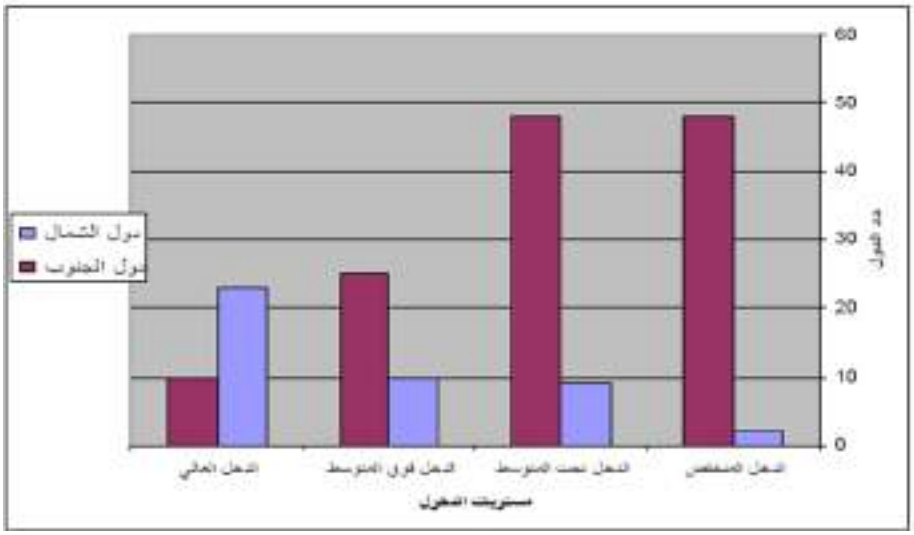


**المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الموقع doingbusiness.org**

**ثالثا: الخصائص الاجتماعية :**

إن الجوانب الاجتماعية تفصـــل أهم ما يتعلق بها، ففي ما يتعلق باكتســـاب المعرفة تبلغ نســـبة الإلمام بالقراءة والكتابة فوق ٩٠٪ في دول الشـمال بينما تقل عن ٣٥٪ في دول الجنوب، وحتى في مســـتوى القبول نحو المدارس نجد أن ثلث الأطفال فقط يلجون المدارس في دول الجنوب، وفي الجوانب المادية الأخرى يتمتع معظم سـكان الشـمال بمسـتويات معيشـية مرتفعة في حين تعيش نسبة كبيرة من سكان الجنوب تحت عتبة الفقر[٢٢]، فضـلا عن ذلك انخفاض نسبة الصـحة والسـكن حيث ترتفع نسـبة الأمية وتنتشـر الأمراض وأزمات السـكن، وكثرة الوفيات وغيرها ويعيش معظم السـكان في القرى والأرياف، وينعكس ذلك على جوانب أخرى مثل التغذية حيث

تمكنت دول الشـــمال من تحقيق أمن غذائي كاف في الوقت الذي يعاني فيه ســكان الجنوب من نقص وسوء التغذية وينسحب الأمر على مستوى العمل الصحي حيث استطاعت دول الشمال تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية والحياة الكريمة نتيجة توفر الخدمات الرئيسة مثل السكن والتعليم والصحة وارتفاع نسبة التحضر على العكس من دول الجنوب[٢٣].

فضــلا عن فشـل عمليات الاندماج والتكامل الوطني داخل دول الجنوب، وتزداد المسـألة تعقيدا بوجود درجة عالية من التفاوت الطبقي وتراجع دور الطبقة الوسطى وغياب دور المرأة الفعال. وبالمقابل نجحت دول الشـمال بتحقيق درجة عالية من التكامل القومي والاندماج الاجتماعي في ظل سيادة القوانين[٢٤].

**رابعا: الخصائص الديموغرافية:**

نجد في دول الجنوب نمو ديموغرافي تقليدي حيث الانخفاض في نسـبة الوفيات وعدم اسـتقرار معدل الخصـوبة ونتج عن ذلك انفجار ديمغرافي أدى إلى ارتفاع نسبة الصـغار في حين نجد أن معظم دول الشـــمال أنهت الانتقال الديموغرافي، حيث تتوافر حاليا على نســبة تزايد طبيعي منخفضـة وانخفاض معدل الخصـوبة وارتفاع أمد الحياة نتج عنه شـيخوخة في معظم الدول [٢٥]، ونتج عن ذلك شـــيخوخة المجتمع في بعض الدول، وأدى كل ذلك إلى وجود ٨٠٪ من ســكان العالم بدول الجنوب و٢٠٪ منهم بدول الشمال، وبالنظر إلى الجدول (١) نجد أن معدل خصـوبة النســـاء إلى الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية قريب من البرازيل، ثم تختلف بعد ذلك الصـورة كلية بين دول الجنوب ودول الشـمال في ذلك، فغالبها في دول الشـمال أقل من ٢، بينما غالبها في دول الجنوب فرق الرقم ٢ لتقارب ٤ وقريبا من ٧ في بوليفيا، ونســبة ســكان المدن كذلك تفرق بين الشـــمال والجنوب، فغالبها فوق ٧٠٪ في دول الشـــمال بينما تتأرجح في دول الجنوب بين٢٧,٨٧٪ و ٨٧,١٤٪، وكذلك أمد الحياة التي تستقر فيه دول الشمال فوق ٦٥ سنة لتكون دول الجنوب قابلة للاحتمالات كلها العليا والدنيا، أي حالات عدم اسـتقرار في مسـتويات أعمار الناس المفترضة[٢٦].

جدول (١) إحصائيات ديموغرافية لبعض دول الشمال وبعض دول الجنوب /٢٠٠٨

| الدول | م. الخصوبة / طفل | نسبة سكان المدن | معدل امد الحياة/ سنة |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الامريكية | ٢,١٢ | ٧٧,٤٤ | ٧٧,٥٤ |
| روسيا | ١,٢٤ | ٧٢,٩٠ | ٦٥,٦ |
| فرنسا | ١,٩ | ٧٥,٥٤ | ٧٩,١٦ |
| المانيا | ١,٣٥ | ٨٧,٧٢ | ٧٧,٦٣ |
| اليابان | ١,٣٦ | ٧٨,٩١ | ٨٠,٠٩ |
| كوريا الجنوبية | ١,٤٤ | ٨٢,٤٢ | ٧٣,٥٩ |
| الصين | ١,٩ | ٣٦,٧ | ٧٢,٥ |
| الهند | ٢,٩٨ | ٢٧,٨٧ | ٦٢,٩٩ |
| البرازيل | ٢,١٧ | ٨١,٦٩ | ٦٨,٣١ |
| الامارات | ٣,١٠ | ٨٧,١٤ | ٧٥,٣٣ |
| انغولا | ٦,٥٦ | ٣٤,٨٤ | ٤٦,٦٢ |
| بوليفيا | ٣,٨٤ | ٧٢,٨٩ | ٦٣,٠٦ |

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الصحة العالمية

بدا النمو يزداد في العصر الحالي في العالم بصورة سريعة ادى الى ضهور المدن المليونية حيث كان هناك ازدهار حضري كبير في منتصف القرن العشرين حيث انتقلت المراتب الأولى للمدن الكبرى من البلدان الشمالية (نيويورك وطوكيو) إلى الدول الجنوبية (ريو دي جانيرو وساو باولو والمكسيك) ، وبدأت المدن بدول الجنوب تنمو بسرعة أكبر من المدن في دول الشمال أي تتطور وتتغير أحوالها المتدنية في كثير من الجوانب، وتباينت مشاكل المدن بين دول الشمال ودول الجنوب [٢٧].

**المبحث الثالث : البعد الفلسفي لمفهوم الشمال والجنوب في الجغرافية السياسية**

ان البداية الحقيقية لتبلور علم الجغرافية السياسية كانت مع ظهور الدولة القومية الحديثة عام١٦٤٨ على اثر معاهدة وستفالية اذ بدا التباين بين الدول في المقومات الطبيعية والبشرية يلفت انتباه العلماء والمفكرين وعلى هذا الاساس يمكن القول ان تقسيم الكرة الارضية الى عوالم

متباينة ما هو الا حلقة اكبر من تقسيم العالم كدول متشابهة في الصفات ومنها عالم الشمال والجنوب او بمعنى اخر انها جزء من المنهج الاقليمي في الجغرافية السياسية .

ان مصطلح الشمال والجنوب هو احد مقايس القوة للدول اذا ما تم صياغته وفق معايير جغرافية حيث انه من الممكن ان تكون احدى دول الجنوب ضمن دول الشمال اذا ما استطاعت النهوض والتقدم بإمكانياتها خصوصا ان قسم من دول الجنوب تمتلك امكانيات كبيرة وبعكسه يمكن ان تكون احدى دول الشمال ضمن دول الجنوب تبعا لحالتها السياسية والاقتصادية .

فقد شهدت مؤشرات التنمية البشرية في بعض دول الجنوب تطوراً يزيد عن بعض من دول الشمال، مثل الأرجنتين، والتشيلي، والأورغواي ، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، قطر، والبحرين، والكويت، سلطنة عمان، تونس، وحققت هذه الدول بمؤشراتها ارتفاعاً يزيد عن مؤشرات روسيا وأوكرانيا ورومانيا ومعظم دول أوروبا الشرقية، وهي دول تابعة للشمال[١] .

وكذلك تمكنت الصين والهند والبرازيل من مقارعة دول الشمال في الجانب التكنولوجي والعسكري بل وحتى الاقتصادي وبعكسه فان الاتحاد السوفيتي (سابقا) الذي كان يعد من الدول الكبرى أي دول الشمال قد تفكك الى جمهوريات البعض منها ضعيف صنفت ضمن دول الجنوب .

ان الفلسفة التي تستند اليها دول الشمال في هذا التقسيم تستند الى نظرية المركز والاطراف للعالم (سبايكمان) الذي كان استاذا بجامعة ييل الامريكية حيث يرى ان الطريقة الوحيدة لاستمرار السلام تأتي عن طريق نظام جماعي يحفظ التوازن الدولي حيث دعا الى بناء قوة عسكرية جبارة فاعلة وقيام قواعد عسكرية وتحالفات دفاعية وتكتلات اقتصادية للدول القوية كدول اوربا والولايات المتحدة وكند والدول المتعاونة معها(وهذا ما ظهر في مفاوضات التغيرات المناخية التي سنتطرق اليها في فصل لاحق ) ويرى سبايكمان ان الخط الجغرافي لهذا التكتل يجب ان يتماشى مع مناطق الهلال الخارجي التي رسمها ماكندر سابقا أي مع المناطق الساحلية لاوربا واسيا وشمال افريقيا والجزر المحاذية لها واشباه الجزر الموجودة ضمنها وان هذا التكتل يجب ان يكون بحماية الولايات المتحدة الامريكية ان هذه الفكرة في النهاية تؤدي الى بقاء الدول المتخلفة خارج هذا التكتل الذي رسمه سبايكمان كحديقة خلفية لدول الشمال أي الى تابع ومتبوع[٢٨]

وظهرت العديد من الدراسات التي حاولت التطرق الى موضوع التبعية ففي عام ١٩٦٥ ظهر بحث مشترك لكاردوسو – رئيس البرازيل لاحقاً- والتشيلي فاليتو قدم التبعية في إطار وظيفي كمجموعة من الأنساق التي تؤدي إلى العلاقات اللامتكافئة، وفي عام ١٩٦٨ دعا غوندر فرانك إلى قطع الدول النامية علاقاتها بالشركات الدولية ومتعددة القوميات والتي تمثل الرأسمالية العالمية والتي تعمل على استنزاف فوائض تلك الدول تعبئته خارج المحل القومي ومن ثم وتواصل تخلفها الإقتصادي فيما أطلق عليه بـــ (تنمية التخلف)، لتؤكد تحول التبعية إلى أشكال

**)١(Bandt,w, Nord Sud: Un Programme de Survie, Rapport de la Commission indépendante surles Problèmes de développement, Paris, Gallimard , (١٩٨٠),p ٥٣٥.**

جديدة تستمر معها العلاقات اللامتكافئة واستنزاف فوائض الدول النامية وضرورة التخطيط لتعديل مسار تلك العلاقات[٢٩] ؛ اذ ظهر تيار جديد بدول الشمال مضاد للثورة على التبعية وهو تيار الإنفتاح ، فإذا كانت التبعية تدعو إلى الحماية والتخطيط فإن نظرية الإنفتاح على العكس من ذلك ، جاءت لتؤكد على حرية الأسواق والعلاقة ما بين النمو الإقتصادي والإنفتاح وتحرير العلاقات الإقتصادية الداخلية والخارجية ، لقد بدأت تلك المحاولات مع الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة والتي أعلنت جمعيتها العامة بالجلسة المنعقدة في (١٩ ديسمبر ١٩٦١) مبدأ العمل على إقامة برنامج تعاوني اقتصادي دولي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسريع التطوّر الاقتصادي باتجاه النمو الذاتي للإقتصادات النامية، كما طالبت الدول الأعضاء بتسهيل إمكانية بيع سلع دول العالم النامي بأسعار مستقرّة ، وفي عام ١٩٦٤ انعقد بجنيف مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية أو ما يعرف بمنظمة الأونكتاد (**UNCTAD**) كهيئة حكومية دائمة معنية بمناقشة قضايا التنمية والتخلف وموالية للدول النامية ، لذلك كانت أهم القرارات المؤيدة للدول النامية إنما تمت برعاية "الأونكتاد" التي عادة ما تعرف بمنظمة معاكسة لاتجاه منظمة "الجات" المدافعة عن مصالح الدول الغنية ، وقد أقرت الأونكتاد في دورتها الأولى مبادئ العلاقات التجارية الدولية(١٥مبدأ عام و١٣مبدأ متخصص)، وفي عام١٩٦٨انعقد مؤتمر الأونكتاد الثاني لدعم مقررات المؤتمر الأول[٣٠]

ومن باب اخر فان تقسيم العالم الى شمال وجنوب يستند في جزء منه الى نظرية نهاية التاريخ لفوكويما الذي رأى في نظريته التي اطلقها عام ١٩٨٩ (نظرية نهاية التاريخ ) ان نهاية الحرب الباردة هي مرحلة الوصول الى نهاية التاريخ اذ رأى انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) هو بداية مرحلة تاريخية جديدة تتمثل بسيادة القيم الديموقراطية الليبرالية حيث يرى ان فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين السادة والعبيد انتهت بسيادة هذه القيم وقيام اقتصاد السوق الحُر[٣١]

اما صموئيل هنتنغتون فيرى في نظريته الشهيرة صدام الحضارات ان انهيار الشيوعية اعاد تفعيل واقع السياسة الدولية خصوصا من الناحية الثقافية حيث ان العالم سيعاد تركيبه وتشكيله بشكل وهيئة جديدة يغلب عليها امتداد الخطوط الثقافية وسيعاد رسم الحدود السياسية وفق المعايير العرقية والدينية والحضارية وستحل المجتمعات الثقافية بدل التكتلات السابقة للحرب الباردة وعلى الرغم من ان هنتنغتون ركز على الحضارات السبعة كتقسيم للنظام العالمي الا انه يمكن القول ان نظرية هنتنغتون و فوكويما قد ركزتا على تقسيم العالم وفق معايير جديدة الا ان ما حصل هو تقسيم العالم وفق معيار حضاري واقتصادي فالصين لم تعلن نفسها قائدا للحضارة الكونفوشيوسية بل نظرت الى مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى اما الولايات المتحدة فقد اعلنت عن مشروع امركة العالم واعلنت نفسها قائدا للدول المتحالفة معها وعدوا للدول التي تتمرد عن سلطتها بغض النظر عن انتمائها الثقافي والديني وبالنظر الى العلاقات السياسية المكانية للإنسان ونظرته إلى المجال الجيوستراتيجي العالمي بعد تضاعف وتلاشي الصراع بين الغرب والشرق، تتأكد فكرة التقسيم الجديد بين الشمال والجنوب وتناميها متخذة كشعار قائد لها هذا الخط الفاصل والمتبلور في تقرير **Brandt** منذ عام ١٩٨٠ الذي لم يعد مجرد تمثيل كارتوغرافي ، بعد أن بدأت أطراف وأجزاء من هذا الخط ترسم بشكل مادي على سطح الأرض وتصبح علاماً دائماً لحماية " دول الشمال" ولبناء قلعتها لمجابهة دول الجنوب، ولأدل على ذلك

إلا خط الأسلاك الشائكة في شمال المغرب وجدار الفصل بين الولايات المتحدة والمكسيك وجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية... وأجزاء أخرى تبني بشبكات الدفاع الصاروخية غير المرئية، لتعبر عن تطور ستائر أخرى جديدة بعد الستار الحديدي مع نهاية القرن العشرين(٣٢)

امتازت دول الجنوب بأن معظمها دول مستقلة حديثا من الناحية السياسية ولكنها ما زالت تسعى للتحرر الاقتصادي من هيمنة الدول المتقدمة لاستكمال تحررها السياسي وخصصت كثيرا من مؤتمرات عدم الانحياز للجانب الاقتصادي والذي طالبت فيه دول الجنوب بحقوقها بالمساواة والسيادة على مقدرات بلادها وإنهاء السيطرة العالمية على الاقتصاد وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الوطني(٣٣)

وبالتالي فقد اصبح العامل الاقتصادي هو العامل المتحكم في تقسيم العالم الى عالم متقدم وعالم متخلف أي عالم شمال وجنوب والقيمة الاقتصادية لوحدة من الأرض سواء كانت زراعية أو صناعية ومع ذلك فإن وجود العديد من رؤوس الأموال يتيح الكثير من التمويل وتعبئة الأعمال التجارية بالإضافة إلى تطوير الحياة العامة في أي بلد وتلعب القيم المضافة دورًا مهمًا في الناتج القومي الموجود في كل الإنتاج الاجمالي ، كما أن متوسط مستوى المعيشة مرتفع أيضًا بغض النظر عن صحة وعدالة توزيع الدخل القومي. كما أن وجود العديد من رؤوس الأموال يتيح التمويل المكثف وتعبئة الأعمال وتطوير الحياة العامة(٣٤)

ويلاحظ الدارس لتاريخ التقسيم الاقتصادي السياسي للعالم من قبل الغرب الذي بدأ في الخمسينات من القرن الماضي، أي منذ نشوء الأفكار المتعلقة بدول العالم الثالث والصفات المختلفة المتعلقة بدرجات التخلف التي تستخدم لوصف هذه الدول، بأن الخرائط في المراجع الاقتصادية السياسية لم تكن تستخدم خط للفصل بين هذه الدول بل كانت تحاول بيان التباين وإظهاره بواسطة الألوان أو الهاشور، ولم تكن الخرائط قادرة على توليد انطباع حقيقي يعكس أي فكر سياسي عنصري فاصل بين الشمال والجنوب، خاصة وأن تقرير **Brandt** كان يتجاهل الحقائق الاقتصادية لعالم الجنوب وطاقاته الكامنة التي جعلت من بعض دوله مع بداية القرن الحالي أي بعد خمسون عاماً من ظهور تقرير **Brandt** من دول الطليعة أو من دول الرأس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا أدل على ذلك إلا ذلك التطور الهائل الذي عرفته مجموعة دول الخليج التي يحتل بعض منها المراتب العشر الأولى من حيث القوة الاقتصادية في العالم مثل المملكة العربية السعودية، يضاف إليها الصين وجنوب أفريقيا ودول أخرى يحتمل وصولها إلى مراحل متقدمة في التطور الاقتصادي كالهند والبرازيل(٣٥) ، وجاء خط الفصل بين الشمال والجنوب في تقرير **Brandt** ليكرس هذا المفهوم "غير العلمي" ويؤكده وكأن التنافر والتباين الواضح بين دول الجنوب قد أهمل عمداً بقصد الخيلاء ، وكأن وضع الجميع في سلة واحدة أريد به تقسيم العالم ليس بمعايير علمية بل ربما تكون " نفسية" لرجال القدوة في دول الشمال ولأسباب ربما تكون باطنية لا يرغبون الإفصاح عنها(٣٦) وأريد من خط الفصل بين الشمال والجنوب أن يكون خطأ مهيمناً ومؤثراً في تفكير "دول الشمال" وقائداً لخططهم المستقبلية في الحفاظ على السيطرة الجيوستراتيجية- الاقتصادية على " دول الجنوب" إن كانت فقيرة أم لا، وأريد به أن يكون شاملاً مبتعداً عن التفاصيل والتباينات

والاختلافات لدول مجموعة الجنوب عن بعضـــها البعض، كما أريد له أن يكون خطأ شـــاملاً **Global** فارضـاً نفسـه كنمط فكري- سياسـي، مؤثراً في ضـمير البشـرية خاصـة بعد اكتشـاف العالم الجديد وأصبح فاعلاً بعد انغماس أميركا في أوروبا وحروبها خاصة في القرن العشرين.

ويعتقد عدد كبير من المتخصصـين في شـؤون الجغرافيا السـياسـية بأن معايير هذا الخط القاطع والذي يتمســك به أصـــحاب القرار في الغرب ويقومون على حمايته بمفاهيم تدافع عنها دول الشـــمال لوحدها، بأنه لم يعد خطا يمثل الفرق في التطور، والاختلافات في التنمية الاقتصـــادية بين دول الشمال والجنوب، ولم تعد مجموعة المعايير الاقتصـادية الأخرى قادرة عن الدفاع عن مســـاره الحالي، ويجب حتى نفهم المعنى الحقيقي لهذا الخط وبقائه أن نســـتخدم معايير أخرى تنتمي إلى تاريخ فلسفة الفكر السياسي لدول الشمال.

وفلسفة الفكر السياسي " لدول الشمال" تستند على تاريخ الفكر العسكري لها بين دول مسيطرة ودول خاضـعة، وبين قوى مسـيطرة ودول ضـعيفة، بين دول تمتاز بالقدرة على التحرك ودول غير قادرة، ناهيكم عن أثر الفكر الاسـتعماري في صـيانة هذه الفلسـفة بين دول مسـتعمرة ودول قابلة أن تسـتعمر، وهذا الفكر يحدث نفسـه اليوم وينفض الغبار عنه عندما نرى نشـوء تشـكيلات تحاول التبلور والتطور، لتصبح كيان سياسي فاعل على مستوى العالم كمجموعة الـــ **G**٧ من جهة ومجموعة الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[٣٧]

خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبعد الانهيار المفاجئ للشـــيوعية وتبني أوروبا الشـــرقية لنظم اقتصـادية وسـياسـية جديدة ألحقتها بالاتحاد الأوروبي سـاد العالم شـيء من التفاؤل والرغبة في التوافق والتعاون من أجل المصالح العامة للجميع. وقد ظهر مفهوم حوار الشمال والجنوب كأحد أهم العناوين التي شـكلت إطارا للحديث والتباحث بين العالم الصـناعي والدول النامية. ولتجسـيد المفهوم تأســس مركز حوار الشــمال والجنوب في لشــبونة وانطلقت مبادرات وبرامج أخرى وصيغت الأطر وعقدت المؤتمرات والندوات التي حملت عناوين الحوار بين الشمال والجنوب[٣٨]

ظهرت محاولات عدة لإجراء جولات حوار بين دول الشمال ودول الجنوب سواء بشكل جماعي أو على مسـتوى وفود وهيئات للوصـول إلى تفاهمات بخصـوص القضـايا التي تمثل اختلافا في مواقف الطرفين أو القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها ومجالات التعاون المشترك[٣٩] .تعد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ميدانا رحبا للحوار بين دول الجنوب نفسـها أو بين دول الشـــمال والجنوب، خاصـــة أن هذه الاجتماعات تناقش قضـــايا عالمية تهم دول الشـــمال ودول الجنوب على حد ســـواء، وتتمثل في المجالات الســـياســـية أولا ثم المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية[٤٠] .

وقد أظهرت اجتماعات الأمم المتحدة أنواع من التحالفات بين دول الشـــمال، مقابل دول الجنوب التي بدأت تطالب بعدالة التمثيل داخل مؤســـســـات الأمم المتحدة وأن يكون لها تمثيل في مجلس الأمن الذي تحتكره دول الشمال المسيطرة .

كانت مطالب دول الشمال لجدول أعمال الحوار تتركز على الجانب الاقتصادي والفني فقط بينما المطالب دول الجنوب تتركز على المطالب السياسية خاصـة وأن الحوار بين الشـمال والجنوب حصـيلة إرادة سـياسـية مشـتركة انبثقت من أعلى المسـتويات بهدف إقامة علاقة خاصـة بين

الجانبين ، كما نصت على أن الأبعاد السياسية في الحوار هي في جوهرها محاولة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التي تؤثر في المنطقتين المتجاورتين والرغبة في إزالة سوء التفاهم الذي أدى إلى مصاعب في الماضي والعزم على إقامة قواعد للتعاون المقبل في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتصنيع والبنية الأساسية"، وكذلك التعاون المالي والتجاري والتعاون العلمي والتكنولوجي، وأيضا المسائل الثقافية والاجتماعية والعمالية(٤١).

اذ يمكن القول أن الحوار بين الشمال والجنوب ومحاولات التعاون بين الطرفين كان حوارة صعبة ومعقدة بين أطراف ذات هياكل تنظيمية متباينة وهناك مصالح معقدة وغايات متناقضة مما جعله مهددة دائما بالفشل، حيث أن سعي دول الشمال للحصول على مزيد من تقسيم العمل على المستوى الدولي وتحرير التجارة الدولية يدفعها لاستخدام كافة الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية المتاحة لديها، أما دول الجنوب فهي تكافح للحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي ويمكن اعتبار الحوار فاشلا لأنه لا يتم بين أطراف متساوية وهو المطلب الأساسي لكل حوار ناجح، كما أن تحقيق التعاون والحوار الناجح يتطلب مسؤولية جماعية لخلق صيغة تعايش سلمي يضمن التعدد والتنوع ويعمل لمصلحة الجميع .

ان الخصائص التي تمثل الواقع في بلدان العالم الثالث او البلدان المتخلفة هي عدة جوانب من مكونات الدولة كوحدة سياسية ، مثل نقص الغذاء ، وإهمال الموارد أو هدرها ، وعدد كبير من المزارعين لكن الإنتاجية المنخفضة ، والتصنيع المحدود أو غير المكتمل ، والتضخم ، وتطفل القطاع الثالث ، وحالة التبعية الاقتصادية ، ومظاهر عدم المساواة ، والهياكل الاجتماعية العنيفة ، والنظم الاقتصادية المتخلفة ، وانتشار العمالة الناقصة ، وعمالة الأطفال ، والإنتاج الوطني الضعيف ، والظروف السكانية الخطيرة ، والنمو الديموغرافي ، وتباطؤ نمو الموارد السكانية ، والشعور بالتخلف ، ووضع في حالة من التنمية والنمو(٤٢).

**الاستنتاجات**

١- ان مصطلح الشمال والجنوب على الرغم من انه مصطلح سياسي الا انه يستند الى عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنلوجية علمية اوجدت التباين المكاني .

٢- بروز مصطلح دول الشمال والجنوب في مؤتمر باندونج في سنه ١٩٧٠ نتيجة لبعض الاهتمامات الاقتصادية وتطور التكنلوجية وابقاء دول العالم الثالث متخلفة و تابعة .

٣- إن قضية تقسيم البلدان إلى دول جنوبية وشمالية قضية معقدة ذات جذور عميقة لا يمكن حلها بسهولة ولا القضاء عليها بالكامل لانها ارتبطت بالتراث الامبريالي المبني على قضية التبعية

٤- ان المعايير التي يستند عليها تقسيم العالم الى شمال وجنوب هي معايير متغيرة اذ يمكن لدول الجنوب ان تنمي قدراتها وتلتحق بدول الشمال وبعكسه فان دول الشمال يمكن ان تنحدر الى دولة من دول الجنوب.

٥- لاحظت الباحثة تفوق بعض دول الجنوب كالصين والبرازيل والتحاقها بدول الشمال وتخلف بعض دول الشمال كالاتحاد السوفيتي (سابقا ) والمدن الجزرية والتحاقها بدول الجنوب .

٦- تفوق بعض دول الجنوب والتحاقها بدول الشمال كالصين والبرازيل والهند وجنوب افريقيا.

## المصادر


١- امين ، سمير ، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.
٢- حريق ، إليا ، وآخرون، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار المشرق والمغرب، بيروت، ١٩٨٣.
٣- علبي ، عاطف ، الجغرافية الاقتصادية والسياسية و السكانية والجيوبوليتيكا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
٤- موسى ، علي حسن ، جغرافية البيئات ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، ٢٠١٩ – ٢٠٢٠.
٥- جابر ، محمد مدحت ، جغرافية العالم الإقليمية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م .
٦- سيان ، سيروان عارب صادق ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط١، دار صفاء - عمان، ٢٠١١.
٧- هانس ، بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان على سلسلة عالم المعرفة، العدد: ٢٣٨، الكويت، ١٩٩٨ .
٨- زنابيلي ، عبد المنعم ، الحوار بين الشمال والجنوب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٨١.
٩- نور ، عصام ، دول العالم النامية وتحديات القرن الواحد والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
١٠- قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي، منشورات الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، ٢٠٠٥.
١١- ديكنسون، ج. ب. وآخرون، جغرافية العالم الثالث، ترجمة: ابراهيم، عيسى علي و العيسوي، فايز محمد، اسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
١٢- وهيب ، بشرى علي ، الدول النامية بين التنمية المستقلة والتبعية (دول مختارة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩ .
١٣- جيجان ، اسراء شريف ، الواقع التاريخي لصراع دول الشمال والجنوب ١٩٤٥ – ١٩٩٥ هيمنة ... تبعية ... تهميش ... وتباين ثقافي واجتماعي ,( بحث منشور) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ١٦ (١) ٢٠٠٥.
١٤- سعيد ، ابراهيم احمد ، ممدوح شعبان دبس ، تطور الفكر الجغرافي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، ٢٠١٠ – ٢٠١١ .
١٥- عبدالفتاح ، فكرت نامق ، نظريات التخلف في دول عالم الجنوب دراسة وصفية نقدية، دورية علمية كلية العلوم السياسية، دولية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١ ، ٢٠٠١ .
١٦- صادق ، هشام ، قمة منتدى دافوس ، السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٥٦، ٢٠٠٤ .
١٧- منصور ، سامي ، مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٨٠ ، ١٩٨٠ .
١٨- مصطفى ، علي محمد ، الشمال والجنوب: الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الاول والثاني ، ٢٠١١ .
١٩- جمال ، منتصر ، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، الدفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠١١.
٢٠- القضاوي ، خالد ، باندوغ ١٩٥٥-١٩٨٥، ثلاثون عاماً على التغيرات العالمية، مجلة التضامن المصر ، ١٩٩٥ .

٢١- ربيع ، حامد ، الحوار العربي الأوروبي، منطلقات التعامل الدولي الإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٢- تقرير التنمية البشرية ، توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ٢٠٠١.
٢٣- تقرير التنمية البشرية ، محاربة تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،شركة الكركي للنشر، لبنان٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٤- شبكة المعلومات الانترنيت ، الجغرافية عالم متجدد ، الاستاذ الدكتور فراس عبدالجبار الربيعي ، على الموقع https://www.firasabdabduljabar.com
٢٥- العرجاء ، زياد ،

ثانيا : المصادر الاجنبية

١- Andy Afinotan, North-South Dialogue Revisited: Problems and Prospects for a new International Economic Order, International Journal of Research in Social Sciences (IJRSS), Nov. ٢٠١٤, Vol. ٤, No. ٧ .
٢- Tony Talburt , The North- South Dialog Ueinan Exaggerated Development Ambitions, University of Cape Coast, New York, ٢٠١٤ .
٣- Jahangir, Amuzegar, The North-South Dialogue: from Conflict to Compromise in Foreign Affairs, ٢٦/٢/٢٠١٥ .
٤- Olatunji؛ (September ٢٠١٩) ، Bature "The Inadequacy of Post-Development Theory to the Discourse of Development and Social Order in the Global South"، Social Evolution & History، ١٨
٥- Bandt,w, Nord Sud: Un Programme de Survie, Rapport de la Commission indépendante surles Problèmes de développement, Paris, Gallimard , (١٩٨٠) .
٦- Matthews , "Postdevelopment Theory"، Oxford Research Encyclopedia of International Studies, ٢٠١٠ .
٧- Litonjua, "Third World/global South: From Modernization, to Dependency/liberation, to Postdevelopment"، Journal of Third World Studies، ٢٩ (١): ٢٠١٢ .
٨- "America's Proud History of Post-War Aid – Foreign assistance after World War II proved critical to U.S. interests."، US News، ٠٦ , may ٢٠١٤ .
٩- Bakar, Ahmad Bakeri. «IT Competencies in Academic Libraries: The Malaysian Experience», Library Review, (٢٠٠٥). Vol. ٥٤, No. ٤.
١٠- Milestones ١٩٧٧-١٩٨٠, The North-South Dialogue and Economic Diplomacy, Office of the Historian, https://history.state.gov/milestones/١٩٧٧-١٩٨٠/north-south-dialogue .
١١- Trade: South-South Cooperation in an Increasingly Interdependent World, Eleven Session, San Paulo, ١٣-١٨ June, ٢٠٠٤, p: ١-٦ http://data.worldbank.org/indicator/si.pov.GINI
١٢- South-South Cooperation in an Increasingly Interdependent World, Eleven Session, San Paulo, ١٣-١٨ June, ٢٠٠٤, p: ١-٦http://data.worldbank.org/indicator/si.pov.GINI/
١٣- United Nations Conference on Trade and Development, on www.madariss.fr/HG/٢eme/salamat/g١.htm
١٤- www.madariss.fr/HG/٢eme/salamat/g١.htm

## الهوامش

[١] ) علي حسن موسى ، جغرافية البيئات ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ ، ص٢٣ .

[٢] ) اسراء شريف جيجان ، الواقع التاريخي لصراع دول الشمال والجنوب ١٩٤٥ – ١٩٩٥ هيمنة ... تبعية ... تهميش ... وتباين ثقافي واجتماعي ,( بحث منشور) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ١٦ (١) ٢٠٠٥، ص٨٤.

[٣] ) ابراهيم احمد سعيد ، ممدوح شعبان دبس ، تطور الفكر الجغرافي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، ص١٨٦ .

[٤] ) ابراهيم احمد سعيد ، ممدوح شعبان دبس ، مصدر سابق ، ص٣٩٨ .

[٥] ) Andy Afinotan, North-South Dialogue Revisited: Problems and Prospects for a new International Economic Order, International Journal of Research in Social Sciences (IJRSS), Nov. ٢٠١٤, Vol. ٤, No. ٧, www.ijsk.org/ijrss, p, ٦٤-٧٠

[٦] ) شبكة المعلومات الانترنيت ، الجغرافية عالم متجدد ، الاستاذ الدكتور فراس عبدالجبار الربيعي ، على الموقع https://www.firasabdabduljabar.com/ .

[٧] ) سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢. ، ص ١٣٩.

[٨] ) فكرت نامق عبد الفتاح، نظريات التخلف في دول عالم الجنوب دراسة وصفية نقدية، دورية علمية كلية العلوم السياسية، دولية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد١ ، ٢٠٠١ ، ص٥٣ .

[٩] ) Tony Talburt , The North- South Dialog Ueinan Exaggerated Development Ambitions, University of Cape Coast, New York, ٢٠١٤, p: ٢٧٢

[١٠] ) Jahangir, Amuzegar, The North-South Dialogue: from Conflict to Compromise in Foreign Affairs, ٢٦/٢/٢٠١٥, p: ١-١٠, on http://www.foreignaffairs.com/articles/٢٥٥٧

[١١] ) إليا حريق وآخرون، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار المشرق والمغرب، بيروت، ١٩٨٣ ، ص٣١٥.

[١٢] ) هشام صادق ، قمة منتدى دافوس ، السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٥٦، ٢٠٤٤ ، ص٢٠٨ – ٢١١.

[١٣] ) قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي، منشورات الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، ٢٠٠٥ ، ص ١٣-٩

[١٤] ) عصام نور، دول العالم النامية وتحديات القرن الواحد والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،٢٠٠٦ ، ص ٣٩-١٩

[١٥] ) South-South Cooperation in an Increasingly Interdependent World, Eleven Session, San Paulo, ١٣-١٨ June, ٢٠٠٤, p: ١-٦http://data.worldbank.org/indicator/si.pov.GINI/

[١٦] ) علي مصطفى، الشمال والجنوب: الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مصدر سابق، ص ٣٩ .

[١٧] ) سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، مصدر سابق ، ١١-١٣٩ .

[١٨] ) منتصر جمال ، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، الدفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠١١ ، ص ٤٣٠

[١٩] ) تقرير التنمية البشرية ، توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ٢٠٠١.

[٢٠] ) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، مصدر سابق، ص ١١-٣٩

[٢١] www.madariss.fr/HG/٢eme/salamat/g١.htm)
[٢٢] ) منتصر جمال، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، الدفاتر السياسية والقانون، مصدر سابق، ص، ٤٣٠.
[٢٣] ) علي مصطفى، الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مصدر سابق، ص٣٩
[٢٤])United Nations Conference on Trade and Development, on www.madariss.fr/HG/٢eme/salamat/g١ , p: ١-٦
[٢٥] ) هانس، بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان على سلسلة عالم المعرفة، العدد: ٢٣٨، الكويت، ١٩٩٨، ص ٣٥-٧
[٢٦](www.madariss.fr/HG/٢eme/salamat/g١.htm
[٢٧]) تقرير التنمية البشرية ، توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ٢٠٠١.
[٢٨] ) بشرى علي وهيب، الدول النامية بين التنمية المستقلة والتبعية (دول مختارة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٢٨.
[٢٩] ) محمد مدحت جابر ، جغرافية العالم الإقليمية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م ص ١٦٣.
[٣٠] ) عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، ط ١، مكتبة الطليعة العلمية - الأردن، ٢٠١٣، ص١٢٢ .
[٣١] Andy Afinotan, North-South Dialogue Revisited: Problems and Prospects )) for a new International Economic Order, International Journal of Research in Social Sciences (IJRSS), op.cit , p, ٦٤-٧٠.
[٣٢] Milestones ١٩٧٧-١٩٨٠, The North-South Dialogue and Economic ) Diplomacy, Office of the Historian, https://history.state.gov/milestones/١٩٧٧-١٩٨٠/north-south-dialogue.
[٣٣]) سامي منصور ، مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٨٠ ، ١٩٨٠ ، ص١٠٣ -١٠٥ .
[٣٤] ) عاطف علبي ، الجغرافية الاقتصادية والسياسية و السكانية والجيوبوليتيكا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩، ص٥٢٩ -٥٣٠ .
[٣٥] Litonjua., "Third World/global South: From Modernization, to ) Dependency/liberation, to Postdevelopment" ،Journal of Third World Studies ،٢٩ (١): ٢٠١٢, ٢٥-٥٦.
[٣٦] "America's Proud History of Post-War Aid – Foreign assistance after ) World War II proved critical to U.S. interests." ،US News ،٠٦يونيو ٢٠١٤،
[٣٧]) خالد القضاوي ، باندوغ ١٩٥٥-١٩٨٥، ثلاثون عاماً على التغيرات العالمية، مجلة التضامن المصر ، ١٩٩٥،ص ١١٠ .
[٣٨] ) https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/٢٥.htm

[٣٩]) Kenneth C. Shadlen, "Resources, Rules and International Political Economy: The Politics of Development in the WTO," in Sarah Joseph, David Kinley and Jeffrey Waincymer, ed., World Trade Organization and Human Rights: Interdisciplinary Perspectives. Edward Elgar, ٢٠٠٩, pp. ١٠٩-١٣٢

[٤٠] )زياد العرجاء، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢، أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص: ١١ .
[٤١] ) حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي، منطلقات التعامل الدولي الإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٣ .
[٤٢] ) عاطف علبي ، الجغرافية الاقتصادية والسياسية و السكانية والجيوبوليتيكا، مصدر سابق ، ص٥٣٠ – ٥٣١.